مكعب ، حيث بلغ الاستهلاك الاجمالي في العام ١٩٧٨/٧٥ نحو ١٧٢٨ مليون متر مكعب [٨٧] ؛ اي ان هناك ضخاً زائدا للمياه الجوفية والسطحية ، لم يعوض عنه ، خصوصا ان كميات الامطار المتساقطة في السنوات الثلاث السابقة كانت قليلة، وقد أشار ميخائيل غرتي في مقاله « المياه والملح والخط الاخضر » الى خطورة الضخ الزائد على المياه الجوفية حيث يؤدي الى « هبوط مستوى المياه في الابار والى ضعف المصادر المائية بالاضافة الى ملوحة الخزانات الجوفية ، وان تحلية هذه المياه تتطلب غسل هذه الخزانات ، وهذه عملية صعبة وفي بعض الاحيان مستحيلة . ولذلك فان المصادر المائية التي تتعرض للملوحة ، ربما تبقى كذلك الى الابد » [٨٨] . ولكنه يحمل مسؤولية الضخ الزائد للسكان العرب في الضفة الغربية ، « ان ارتفاع الاستهلاك في الضفة الغربية بعد سنة ١٩٦٧ كان احد الاسباب التي ادت الى الملوحة في المياه الجوفية » [٨٩] . والزيادة في الاستهلاك ناتجة عن وجود المستوطنات الاسرائيلية والضخ الزائد وغير المبرمج الذي تقوم به . ولا تتخذ السلطات الاسرائيلية اجراءات عملية من اجل ضبط كميات الاستهلاك المخصصة لهذه المستوطنات ، لانها بحاجة لوجود المستوطنين وبقائهم باي ثمن . وبالمقابل حرم السكان العرب في الضفة الغربية من الكميات الضرورية لمعيشتهم ، مما يجبرهم على النزوح . وتتحمل اسرائيل مسؤولية الضخ الزائد ، اذ تستهلك نصف مليار متر مكعب من المياه الجوفية للضفة الغربية : مما ادى الى ملوحة الخزانات الجوفية للمياه .

ولدى مقارنة استهلاك المياه في اسرائيل في العام ١٩٧٧ باستهلاك الضفة الغربية ، نجد انه يزيد باكثر من ١٤ مرة في اغراض الزراعة ، و ٤٠ مرة في اغراض الصناعة والاستخدام المنزلي [٩٠] . ويبلغ المعدل العام لاستهلاك الفرد في اسرائيل ٥٣٧ متراً مكعباً ، بينما لا يتجاوز ١٤٢ مترا مكعبا في الضفة الغربية ، اي ربع المعدل في اسرائيل . اما معدل الاستهلاك المنزلي للفرد فيبلغ ٨٦ مترا مكعبا في الاولى و ١٣ مترا مكعبا في الثانية ، اي ما يعادل $\frac{١}{٥}$ المعدل في اسرائيل . واذ تتمسك اسرائيل بمصادر المياه في الضفة الغربية ، فهي لا تفعل ذلك لان هذه المصادر « مرتبطة بالمياه التي تستخرجها اسرائيل ابتداء من منطقة بيسان وانتهاء ببئر السبع على موازاة الشاطىء والسفوح الغربية » [٩١] ، وتخشى عليها من زيادة الضخ في الضفة الغربية ، فالعكس هو الذي حدث ، حيث انخفض منسوب المياه في الضفة الغربية مما اثر على زيادة الملوحة في الخزانات الجوفية ؛ بل لان اسرائيل بحاجة لهذه المياه لضمان بقاء المهاجرين والمستوطنين ، اي لضمان استمرار اجراءاتها التوسعية ووجود المستوطنات ، بالاضافة الى تحقيق هدف آخر هو تخريب اقتصاد الضفة الغربية المعتمد على الزراعة عن طريق التحكم بالموارد المائية .

فرغم ازمة المياه التي تعاني منها اسرائيل ، ورغم استخدام العدادات لمراقبة تجاوز كميات المياه المستهلكة للحصص المقررة ، يتم بشكل عام تجاوز في الاستهلاك من قبل المستوطنات والموشافيم والمزارع الخاصة ، لما يحدد من قبل شركة المياه القطرية (ميكوروت) . ولا تستطيع السلطات ان تفعل شيئا حيال هذا الوضع . فمثلا تستهلك مزرعة وزير الزراعة الاسرائيلي اريئيل شارون ضعفي ما يستهلكه موشافان للاغراض الزراعية والمنزلية ، وهذا يعادل حصة مئتي عائلة تعمل في الزراعة[٩٢] . وقد بلغت حصة المزرعة من المياه سنة ١٩٧٧/٧٦ ما يعادل ٧٦٢ الف متر مكعب ، ولكنها استهلكت ١١٨٦ الف متر